



مقرر عدد 133/02/2023 بتاريخ 07 فبراير 2023
النقطة الثامنة من جدول أعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2023 والمتعلقة:

بتعديل القرار التنظيمي الجماعي المتعلق بإحداث فرقه المر اقبين بزي رسمي
وتحديد مهامهم في مجال الشرطة الادارية التابعة لجماعة مراكش.

- إن المجلس الجماعي لمراكش المجتمع في دورته العادية لشهر فبراير 2023 المنعقدة جلستها الافتتاحية العلنية بتاريخ 07 فبراير 2023 بقاعة الجلسات الرسمية بشارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الادريسي النائب الاول لرئيسة مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد احمد فاضل رئيس المنطقة الحضرية جامع لفنا ممثلاً للسيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 92 منه .
- وبعد تقديم نص تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بتنظيم الادارة الجماعية والتعاون اللامركزي في موضوع النقطة.
- وبعد التوضيحات التي قدمها السيد النائب الاول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة) في موضوع النقطة.
- وبعد فتح باب المناقشة وابداء الرأي حول النقطة.
- وبعد إجراء التصويت العلني طبقاً للقانون.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

<u>عدد الأعضاء الحاضرين اثناء التصويت</u>	<u>45</u>	<u>عضووا</u>
<u>عدد الأصوات المعبر عنها</u>	<u>45</u>	<u>عضووا</u>
<u>عدد الأعضاء المواقفين</u>	<u>44</u>	<u>عضووا</u>

محمد الادريسي، أشرف برزوق، زبيدة لمشرم، عبد الله الفجالي، طارق حنيش، محمد ايت بويدو، نسيمة سهيم، اخديجتنا ماء العينين، فاطمة شوتين، كنزة الطالبي، سلوى بولحية، نجية عوجاجي، مريم باحسو، رقية العلوبي حاجب، أمينة المغاري القصري، حليمة بامحمد، ثورية بوعباد، الحسين نوار، محمد نكيل، حمزة الحداوي، عبد الغني خيا، رحيلة الغمراوي، السعيد ايت المحجوب، عبد السلام سي كوري، كمال ماجد، محمد توفلة، عثمان عزام، عبد الرزاق جبور، عبد الصادق بوزاهر، ي. الحسن المنادي، عادل التميمي، حبيبة الكرشال، خليل بولحسن، فؤاد حاجي، لحسن حبيبو، عبد الغني طولاب، محمد بنشررون، عبد الصادق بيطاري، رشيدة لشهابي، أحمد خوبة، عبد الواحد الشافقي، عمر السلكي، محمد ايت احسيسين.

<u>عدد الأعضاء المواقفين</u>	<u>01</u>	<u>لا أحد</u>
<u>عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت</u>		<u>عضو واحد</u>

ي المصطفى مطهر.

يقدر ما يلى

صادق مجلس جماعة مراكش بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها للأعضاء الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بقرار تنظيمي جماعي يتعلق بإحداث فرق المر اقبين المحلفين بزي موحد تناظر بهم مهمة من اقبة تنفيذ قرارات رئيسة جماعة مراكش في مجال الشرطة الإدارية الجماعية، في صيغته المعدلة، والاتية مواده كالتالي:

قرار تنظيمي جماعي

يتعلق بالعاصفه المأقبنن الجماعيين المخلفين بني وفوق ناط بهم وفدهه والقبة تنفيه قرارات رئيسه جماعة مرافقش في مجال الشرطة الإدارية الجماعية

ان مجلس جماعة مرافقش

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يونيو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات.
- بناء على الظهير الشريف الصادر في 03 شوال 1332 (15 غشت 1914) المنظم للمؤسسات المضرة والمزعجة والخطيرة حسب ما تم تتميمه وتعديله بالظهير الشريف الصادر في 13 أكتوبر 1933.
- بناء على الظهير الشريف المؤرخ في 8 ديسمبر 1915 المتعلق بالتدابير الصحية الازمة لحماية الصحة بالمدن والمتمم بالظهير الشريف المؤرخ في 8 يوليو 1938 المتعلق بنظافة المدن والمراکز الحضرية.
- بناء على الظهير الشريف بتاريخ 3 جمادى الأولى 1372 (19 أكتوبر 1953) المتعلق بالمحافظة على الطريق العمومية وشرطة السير والجولان حسب ما وقع تغييره وتتميمه.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.69.89 الصادر في 23 ذي القعدة 1391 (31 يناير 1970) بشأن المحافظة على الطرق العمومية ومراقبة السير والجولان.
- ناء على المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 رجب 1400 (26 مايو 1980) حول تحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية الى استباب الامن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.401 الصادر بتاريخ 12 جمادى الآخر 1378 (24 ديسمبر 1958) بشأن الإنذار التغريبي المترتب على أداء غرامة ملعاقة مرتكي المخالفات للأنظمة البلدية المتعلقة بالصحة والمحافظة على الأغراض المعدل بالظهير الشريف رقم 1.92.91 بتاريخ 13 جمادى الأولى 1413 (19 نوفمبر 1992) بتنفيذ القانون رقم 14.88.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.31 الصادر في تاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) المتعلق بالتعمير.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.07 الصادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.
- المرسوم رقم 2.92.833 الصادر في 15 ربى الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) بتطبيق القانون المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.21.74 الصادر في 3 ذي الحجة 1442 الموافق لـ 14 يوليو 2021 بتنفيذ القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.03.59 الصادر في 10 ربى الأول 1424 (12 مايو 2003) بتنفيذ القانون رقم 11.3 المتعلق بحماية وإصلاح البيئة.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.06.153 الصادر في 30 شوال (22 نوفمبر 2006) بتنفيذ القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر في 19 من ذي الحجة 1428 (30 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 من ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن احكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والاتواي المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.
- بناء على القانون رقم 66.12 المتعلق بمقاصيد وجزر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.16.124 الصادر في 21 من ذي الحجة 1437 (25 غشت 2016).
- بناء على القرار الجبائي المحلي عدد 52 بتاريخ 01 مارس 2019 المحدد لنسب وأسعار الرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة مرافقش.
- بناء على القرار التنظيمي الجماعي عدد 22 بتاريخ 15 ديسمبر 2022 يتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بترب جماعة مرافقش بدون إقامة بناء ولاسيما الفصل الخامسون منه
- وتبعاً لمقرر مجلس جماعة مرافقش عدد 408 بتاريخ 07/07/2019 موضوع مداولاته خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 07/07/2019 القاضي بالصادقة بأغلبية الأصوات المعبر عنها للأعضاء الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بقرار تنظيمي جماعي يتعلق بإحداث فرقة المراقبين بزي رسمي وتحديد مهامهم في مجال الشرطة الإدارية التابعة لجماعة مرافقش.

يقرأ ما يلي:

باب تمهيدي: الإحداث والتأليف والمهام

المادة 1 :

تحدد فرق للمراقبين الجماعيين المخلفين، داخل النفوذ الترابي لجماعة مراكش، يعهد الى افراد الفرق السهر على مراقبة وتتبع تنفيذ قرارات رئيسة المجلس الجماعي في مجال الشرطة الإدارية الجماعية طبقا للاختصاصات المخولة لها في إطار القانون التنظيمي للجماعات 113.14 ولاسيما المادة 100 و 101، باستثناء المهام الموكولة لمكتب حفظ الصحة الجماعي.

المادة 2 :

تختص فرق المراقبين المخلفين في مهام مراقبة وتتبع تنفيذ قرارات رئيسة المجلس الجماعي المخولة لها بحكم القانون في ميدان الشرطة الإدارية الجماعية بالنفوذ الترابي لجماعة مراكش لا سيما:

- النظافة والسكنية العمومية وحماية البيئة؛
- احتلال الملك العام الجماعي؛
- التعمير والبناء.

ويعتبر افرادها مراقبين جماعيين مخلفين تناط بهم مهام الاطلاع، المراقبة، المعاينة واثبات المخالفات بواسطة محاضر طبقا للإجراءات والتدابير الجاري بها العمل في ميدان الشرطة الإدارية الجماعية.

المادة 3 :

تتألف فرق المراقبين من موظفين جماعيين مرسمين تعينهم رئيسة جماعة مراكش ويؤدون اليمين القانونية وفقا للمساطر المعمول بها.

ويعتبر كل عنصر من المراقبين المخلفين في وضعية قانونية كلما توفرت فيه الشروط التالية:

- ❖ أن يكون من بين الموظفين الجماعيين التابعين لجماعة مراكش بصفة رسمية.
- ❖ أن يتتوفر على مؤهلات تعليمية لا تقل عن مستوى البكالوريا بالنسبة للمراقبين والبكالوريا وما فوق للمشرفين على اعداد تقارير الاحصاء ودراسة المعطيات.
- ❖ ويخضع افراد الفرق، بعد أدائهم اليمين طبقا للمسطرة المعمول بها، للتكوين في المجالات المنوطة بهم في ميدان الشرطة الإدارية.

وتزاول فرق المراقبين المخلفين مهامها ميدانيا تحت اشراف رئيس مصلحة الشرطة الإدارية الجماعية الذي يتولى استكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بالمحاضر المنجزة من طرف فرق المراقبين المخلفين وذلك بالتنسيق مع كافة المصالح المعنية، كما يرفع تقارير دورية الى رئيسة الجماعة تحت اشراف المدير العام للمصالح.

الباب الاول: مجالات التدخل

المادة 4 : التحديد

تحدد مجالات تدخل فرق المراقبين المخلفين الجماعيين، كل في مجال تخصصه مع التوفير على الأهلية القانونية، في مراقبة المحلات والمؤسسات المصنفة وغير المصنفة والوقاية الصحية والنظافة والسكنية العمومية وحماية البيئة والعمارة والبناء والسير والجولان واحتلال الملك العام الجماعي وفق النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجال الشرطة الإدارية الجماعية.

اولاً: مجال مراقبة المحلات والمؤسسات المصنفة وغير المصنفة

تشمل المراقبة جميع الأنشطة بال محلات التجارية والحرفية والصناعية المتواجدة بنفوذ تراب الجماعة طبقاً للقرارات التنظيمية الجماعية ودفاتر التحملات الجاري بها العمل والمتعلقة بتحديد كيفية وشروط ممارستها وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى وتهم:

- الأنشطة التجارية والحرفية والصناعية غير المنظمة التي من شأن مزاولتها ان تمس بالوقاية الصحية والنظافة والسكنينة العمومية وسلامة المرور او تضر بالبيئة.
- استغلال المؤسسات المضرة او المزعجة او الخطيرة المتواجدة بتراب الجماعة.
- محلات بيع العقاقير والبقالة ومحلات الحلاقة وبيع العطور وبصفة عامة كل الأماكن التي يمكن ان تصنع او تخزن او تباع فيها مواد خطيرة.

ثانياً: مجال النظافة والسكنينة العمومية وحماية البيئة

تشمل المراقبة مجالات النظافة والسكنينة العمومية بجميع المحلات العمومية طبقاً للقرارات التنظيمية الجماعية والنصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى وتهم:

- المساعدة في حماية البيئة والغابات والمنتزهات والحدائق العمومية.
- نظافة المساكن والطرق وضبط وجزر ايداع النفايات بالوسط السكني والتخلص منها.
- مرaqueبة الوضعية القانونية لمختلف المحلات التجارية والمهنية أو الصناعية.
- مرaqueبة موأقيت فتح واغلاق المحلات المفتوحة للعموم طبقاً لقواعد البناء الجاري بها العمل.

ثالثاً: مجال التعمير والبناء

يحدد مجال المراقبة في ميدان التعمير والبناء في ضبط الأفعال المخالف لأحكام القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، والقانون رقم 12.90 المتعلق بالعمارة والضوابط العامة او الجماعية للبناء والتعمير.

وطبقاً للقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وجزر المخالفات في مجال التعمير والبناء ولاسيما المادة 66 منه يقتصر دور افراد عناصر فرق المراقبين المحليين الجماعيين على ضبط المخالفات وإبلاغ السلطات المحلية بها لاتخاذ المتعين بشأنها.

كما يقوم افراد فرق المراقبين، المؤهلين قانونياً لذلك، أيضاً بـ:

- ضبط وإحصاء البيانات المهملة أو المهجورة أو الآيلة للسقوط؛
- مرaqueبة رمي بقايا مواد البناء وغيرها حول البيانات السكنية أو على الطريق العمومية وتطبيق الغرامات المنصوص عليها في القرار الجبائي المحلي المدين.

رابعاً: مجال احتلال الملك العام الجماعي

تشمل المراقبة مجال التخصيصات باحتلال الملك العام الجماعي طبقاً للقرارات التنظيمية الجماعية ودفاتر التحملات الجاري بها العمل وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى وتهم:

- مرaqueبة تنفيذ قرارات رئيسة المجلس الجماعي الفردية المتمثلة في المنع والاذن أو الامر قصد محاربة الاستغلال العشوائي للملك العام الجماعي.
- مرaqueبة تنفيذ قرارات رئيسة الجماعة فيما يخص الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بإقامة أو بدون إقامة بناء طبقاً للتشريع الجاري به العمل وخصوصاً القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الاملاك العقارية للجماعات الترابية والقرارات التنظيمية الجماعية الجاري بها العمل في هذا الشأن.
- ضبط وجزر كافة الاحتلalات غير القانونية للملك العام الجماعي كيـفـما كانت اغراضها.

خامساً: مجال السير والجولان وسلامة المرور

تشمل المراقبة مجالات التشوير والسير والجولان داخل المدينة ومدى تنفيذ القرارات التنظيمية الجماعية الجاري بها العمل وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى، وتهتم:

- سلامة المرور في الطرق العمومية ونظامتها وانارةها؛
- مراقبة أماكن وقوف السيارات والعربات والشاحنات.
- مراقبة محطات وقوف سيارة الأجرة وعربات نقل البضائع.
- منع وضع الأشياء التي قد تشكل عوائق وعوارض أو حواجز تكون سبباً في عرقلة السير على الطريق العام.
- منع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى توسيع الطريق العام.

سادساً: الشكايات

البث في شكايات المواطنين المحالة عليها من طرف رئيس مصلحة الشرطة الإدارية قصد رفع الضرر عن المشتكين وذلك طبقاً للقوانين الجاري بها العمل.

الباب الثاني: طبيعة وكيفيات القيام بالمهام

المادة 5:

تتمثل عمليات المراقبة للمراقبين المحليين في ضبط المخالفات وتحرير محاضر في عين المكان تبين فيها ظروف وطبيعة المخالفة وكذا الإيضاحات التي يدلّي بها مرتكب المخالفة، وتعتمد هذه المحاضر إلى أن يثبت ما يخالفها. كما تعمل، عند الاقتضاء، على تسليم الإعدادات ومختلف القرارات الأخرى المتخذة ضد المخالفين، بعد التوقيع عليها من طرف رئيسة جماعة مراكش أو من يفوض له ذلك.

كما تقوم بإحالة نسخ من محاضر ضبط المخالفات والإعدادات المسلمة للمخالفين إلى رئيس مصلحة الشرطة الإدارية الجماعية قصد إتمام المساطر القانونية الازمة وفق المساطر والتشريعات الجاري بها العمل وذلك بتنسيق تام مع رؤساء الأقسام والمصالح الأخرى المعنية.

اما في مجال التعمير فتنحصر مهمة المراقبين في التبليغ عن المخالفة لدى السلطات المعنية طبقاً للقوانين الجاري بها العمل.

المادة 6:

يحدد قرار رئيسة مجلس الجماعة أو من يفوض له ذلك كيفية اشتغال عناصر فرق المراقبين المحليين فيما يتعلق بأماكن الانتشار، المداومة والتوقيت.

المادة 7:

يمكن لرئيسة مجلس الجماعي ان تطلب، عند الاقتضاء، المؤازرة من طرف السلطة الإدارية المحلية والقوة العمومية لتنفيذ مهام فرق المراقبين المحليين. طبقاً لمقتضيات المادة 108 من القانون التنظيمي 113.14 قصد ضمان احترام قرارات الرئيس ومقررات المجلس.

المادة 8:

يمكن مزاولة مهمة المراقبين المحليين خارج أوقات العمل وذلك بعد الحصول على إذن كتابي من رئيسة مجلس الجماعة أو من ينوب عنها أو حصولهم على أمر القيام بمهمة.

الباب الثالث: واجبات وحقوق المراقبين المحلفين

المادة 9:

لا تمارس فرقة المراقبين الجماعيين المحلفين اي اختصاص من اختصاصات قوات الامن العمومي، أو الأجهزة الحكومية الأخرى الموكول لها مهمة ممارسة بعض أنواع الشرطة الإدارية الخاصة.

المادة 10:

يمنع على المراقبين المحلفين الجماعيين استعمال الاحصائيات والمعلومات المتحصل عليها او اي معلومات متعلقة بمنصبهم لأغراض شخصية او لفائدة الغير ويقتيد هؤلاء الالتزام بالمحافظة على السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل.

المادة 11:

يخضع افراد فرق المراقبين المحلفين، بعد ادائهم لليمين القانونية وفق المساطر المعهود بها، لتكوين حسب الحاجيات تحدد رئيسة مجلس الجماعة مدتة ومكانه، بعد الاستشارة مع الجهات المختصة.

المادة 12:

كل فرد من أفراد فرقة المراقبين الجماعيين المحلفين يرتكب مخالفة طبقاً للمقتضيات الإدارية أو القانونية بما فيها استغلال صفتة في غير ما أقرت من أجله، يتعرض لعقوبات إدارية تتخذها رئيسة المجلس الجماعي في حقه دون اغفال المتابعات القضائية.

المادة 13:

يستفيد افراد فرق المراقبين المحلفين من التأمين، والفحوصات الطبية والتلقيح ضد الامراض المعدية والتعويضات عن الاعمال الشاقة او الملوثة وعن الساعات الاضافية.

الباب الرابع: مواصفات وموكبات وشروط ارتداء البذلة الرسمية والبطاقة المهنية

المادة 14:

يستفيد افراد فرق المراقبين الجماعيين المحلفين بصفة مجانية من بذلة رسمية موحدة والمحددة مكوناتها ومواصفاتها بالملحق رقم (1) لهذا القرار التنظيمي، ويراعى في هذه البذلة ان تكون مخالفة وغير متشابهة او مماثلة لبذلة افراد الفوج العمومية او أي مهنة ينظمها القانون.

المادة 15:

يلتزم المراقبون الجماعيون المحلفون بارتداء البذلة الرسمية الموحدة اثناء قيامهم بمهامهم الميدانية ويحملون بطاقة مهنية صدرية تكون بارزة تمكن من تحديد هويتهم وفق النموذج رقم (2) الملحق بهذا القرار التنظيمي.

المادة 16:

تتكون البذلة الشتوية من العناصر التالية:

- سترة: Veste
- سروال: Pantalon
- حزام اسود: Ceinture
- قميص مستقيم بأكمام طويلة: Chemise
- قبعة صلبة: Chapeau
- سترة من صوف محبوك
 - للرجال: Pullover
 - للنساء: Cardigan
- ربطة عنق: Cravate
- زوج احديه ذو كعب واطي اسود اللون: Chaussures

وت تكون البدلة الصيفية من العناصر التالية:

- 1- سروال: Pantalon
- 2- حزام اسود: Ceinture
- 3- قميص مستقيم بأكمام طويلة: Chemise
- 4- قبعة صيفية: Casquette
- 5- صدرية: Gillet
- 6- ربطة عنق: Cravate
- 7- زوج احديه ذو كعب واطي اسود اللون: Chaussures

المادة 17 :

تعتبر البدلة الرسمية الموحدة للمراقبين الجماعيين المحلفين شخصية ولا يجوز لهم باي حال من الأحوال تسليمها او ارتداءها من طرف شخص آخر، كما يجب عليهم الحفاظ على نظافتها والحفاظ عليها من الضياع تحت طائلة المتابعة التأديبية عند الاقتضاء.

المادة 18 :

كل استعمال من طرف المراقبين المحلفون للبطاقة المهنية او البدلة الرسمية خارج نطاق المهام المنوطة بهم يعرضهم لعقوبات تأديبية تتلخصها رئيسة جماعة مراكش دون اغفال متابعتهم وفق القوانين والأنظمة المعامل بها.

المادة 19 :

تحدد مدة صلاحية البطاقة المهنية في أربع سنوات

المادة 20 :

يلتزم المراقبون الجماعيون المحلفون بإرجاع البطاقة المهنية الصدرية وكذلك البدلة الرسمية إلى الإدارة في حالة التقاعد او في حالة انهاء مهامهم من طرف الإدارة داخل اجل 48 ساعة.

الباب الخامس: مقتضيات عامة

المادة 21 :

تعتبر المقتضيات السالفة الذكر بمثابة قرار تنظيمي جماعي متعلق بإحداث فرق للمراقبين بزي رسمي وتحديد مهامهم في مجال الشرطة الإدارية بجماعة مراكش.

المادة 22 :

يعهد بتنفيذ هذا القرار الى السيد المدير العام للمصالح ورئيس مصلحة الشرطة الإدارية الجماعية ورؤساء الأقسام والمصالح الجماعية كل في دائرة اختصاصه.

المادة 23 :

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ بعد مصادقة المجلس الجماعي والتأشير عليه من طرف سلطة المراقبة الإدارية وينشر بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية والبوابة الالكترونية للجماعة.
وبناءً على ذلك، يلغى مقرر المجلس الجماعي عدد 408/7/2019 بتاريخ 30/05/2019 المتخد خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة خلال شهر يوليوز 2019 والقاضي بالمصادقة على قرار تنظيمي جماعي يتعلق بإحداث فرقة المراقبين بزي رسمي وتحديد مهامهم في مجال الشرطة الإدارية التابعة لجماعة مراكش.
.....
مراكش في:

رئيسة مجلس جماعة مراكش

الملحق رقم (1)

مواصفات الدولة الرسمية للمراقبين الجماعيين المخلفين

السترة Veste

لون ازرق بحري (bleu marine) مصنوع من ثوب (Draperie veste en teinture fils) مكون من :

- المادة الأساسية: 50 % من بوليستر (polyester) و 50 % قطن (cotton).
- المادة الثانوية للتطبيقات: 100% بوليستر (polyester) مع وزن 70 غرام للمتر مربع.
- ✓ الواجهة الامامية:
 - تغلق بأربعة ازرار معدنية في كل جهة من الواجهة الامامية بها جيب صدرى مكسور الزوايا مع رفوف الاغلاق بزر معدنى مزخرف وفي الأسفل جيب كبير مكسور الزوايا مع رفوف الاغلاق بزر معدنى مزخرف.
 - على الكتف توجد كتفية مشدودة بزر معدنى مزخرف.
 - أسفل الكم فتحة مع 4 ازرار معدنية مزخرفة في خط الكوع.
 - شعار الشرطة الإدارية الجماعية على أعلى الكم الايسر.
 - الجيب الأعلى بالواجهة الامامية على الجهة اليسرى مطرز بعبارة "مراقب الشرطة الإدارية الجماعية".
- ✓ الواجهة الخلفية:
 - أسفل الجبهة الخلفية بها فتحتين جانبيتين مستقيمتين.

(Pantalon)

سروال مستقيم ازرق بحري (Bleu Marin) مصنوع من توب مكون من: 50% صوف (laine) وزن 320 غرام للمتر مربع.

- ✓ الواجهة الامامية:
 - بالواجهة الامامية جيب في كل جهة يقع من قطعة واحدة.
- ✓ الواجهة الخلفية:
 - بالواجهة الخلفية كماشة التعديل (Pince d'ajustement pour chaque cote) وجيب بدون ازرار في كل جهة.

(Ceinture)

(Chemise)

مصنوع من قماش أبيض مكون من: 95% صوف (Laine) و 5%ستان (Elasthanne) وزن 130 غرام للمتر مربع.

- ✓ قميص مستقيم بأكمام طويلة لموسم الشتاء
- ✓ قميص مستقيم بأكمام قصيرة لموسم الصيف مطرزة بعبارة "مراقب الشرطة الإدارية الجماعية" على الجيب الايسر وشعار الشرطة الإدارية الجماعية على أعلى الكم الايسر.
- ✓ طوق كلاسيكي بواجهة داخلية باللون الأزرق البحري (Bleu Marin).
- ✓ الفتحة الامامية تغلق بـ 7 ازرار على شريط بعرض 30 مم (Gorge Américaine Sous-gorge en ourlet) في الواجهة الامامية جيوب صدرية مكسورة الزوايا مع شريط عمودي يوسط الجيب عليه زر للإغلاق بررفف مدبب
- ✓ كم طويل مع معصم بزوايا مكسرة وعروة واحدة وزرين اثنين والقماش الباطني للمعصم بلون الواجهة الداخلية للطوق ازرق بحري (Bleu Marin).
- ✓ بالواجهة الخلفية طيتان واحدة من كل جانب.

(chapeau)

- لون ازرق بحري (bleu marine) مصنوع من ثوب مكون من 50% صوف بوزن 320 غرام للเมตร المربع.
- الثوب الباطني لون ازرق بحري (bleu marine) واقية صلبة نصف دائيرية مصنوعة من الجلد المقلاع لامعة من الأعلى وغير لامعة من الأسفل.
- مشدود بمسمار فضي معدني من كل جهة.
- شريط امامي من نفس اللون به 4 فتحات للتهوية على الجانب (4oeillets d'aération sur les cotes) وحامل في الوسط على مستوى الجبهة شعار الشرطة الإدارية الجماعية.

[casquette]

- لون ازرق بحري (Bleu Marine) مصنوعة من ثوب مكون من 50% بوليستر و50% صوف بوزن 320 غرام للเมตร مربع واقية صلبة دائيرية.
- شريط امامي من نفس اللون به فتحتين في كل جهة للتهوية على الجانب (4oeillets d'aération) وحامل في الوسط على مستوى الجبهة شعار الشرطة الإدارية الجماعية.

[pullover et Cardigan]

- لون ازرق بحري (Bleu Marine) مصنوع من ثوب مكون من: 70% كرييليك (Acrylique) و30% صوف (Laine) بوزن 250 غرام للметр مربع منسوج (En 2/28 fixe 28/2 Pullover للرجال: طوق على شكل V بدون اكمام منسوجة بخيوط متماسكة ومسطحة (en maille bloquée maille plate) تطريز شعار الشرطة الإدارية الجماعية على الجبهة الامامية اليسرى.
- للنساء: طوق على شكل دائري بأكمام طويلة منسوجة بخيوط متماسكة ومسطحة (maille plate مفتوح من الامام تغلق بمعلاق منزلق (Fermeture a glissière طويلة من الأسفل حد الوركين. تطريز شعار الشرطة الإدارية الجماعية على الجبهة الامامية اليسرى.

Ribette عنق

- لون ازرق بحري (Bleu Marine) مصنوع من ثوب مكون من: 100% بوليستر (polyester) على شكل سليم (De forme Sim)
- الثوب الباطني من الساتان من نفس اللون (l'intérieur double en satin ton/ton)

Gilet

- صدرية عاكسة تحمل شعار جماعة مراكش وتكتب عليها عبارة "الشرطة الإدارية الجماعية" على الجهة الامامية اليسرى وعلى الواجهة الخلفية.

الدعا Chaussures

- زوج أحذية ذو كعب واطئ اسود اللون.

الملحق رقم (2)

نموذج البطاقة المهنية لمراقب الشرطة الإدارية الجماعية

الجهة الامامية

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة مراكش اسفي
عمالة مراكش
جماعية مراكش

الاسم الكامل

مراقب الشرطة الإدارية الجماعية

محلف

صورة

المرأقب

بطاقة صالحة الى غاية
.....

رقم الترتيب

الجهة الخلفية

رئيسة جماعة مراكش

المرجو تقديم المساعدة وتسهيل مأمورية صاحب هذه البطاقة

كاتب المجلس

محمد ايت احسيسين



نائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش

محمد الادريسي

